

التجمعات الصناعية الحديثة كآلية لتفعيل دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تنمية القطاع الصناعي دراسة تحليلية وصفية مقارنة بين المملكة العربية السعودية والجزائر-2004-2016-

د. بختي فريد*

أ. منير أمقران**

الملخص:

إن اهتمام البحث الأكاديمي في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تزايد مستمر بالنظر إلى مختلف التطورات الراهنة والتي مصدرها القوى التنافسية والتحديات الاقتصادية الناشئة عن العولمة، انفتاح الأسواق وتدفقات رؤوس الأموال، كل هذا يحدث في ظل مختلف الأزمات التي يمر بها الاقتصاد العالمي، خاصة بعد انهيار أسعار المحروقات في نهاية سنة 2014، وسعي الدول ذات الربيع النفطي خاصة الجزائر منها للبحث عن مصادر دخل أخرى خارج قطاع المحروقات، وهذا ما ساهم في تسريع تبني هذه الدول لاستراتيجيات جديدة اتجاه المشروعات الصغيرة والمتوسطة من أجل تطوير القطاع الصناعي، من خلال تبني إستراتيجية " التجمعات الصناعية" باعتبارها أداة رئيسية لتوزيع وتنويع الهيكل الاقتصادي وتحقيق النمو الاقتصادي المطلوب.

الكلمات المفتاحية: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، القطاع الصناعي، التجمعات الصناعية.

Résumé:

L'intérêt académique dans la recherche dans le secteur des petites et moyennes entreprises cesse de croître, compte tenu des divers développements en cours et que la source des forces concurrentielles et les défis économiques découlant de la mondialisation et l'ouverture des marchés, et les flux de capitaux, tout cela se passe dans les différentes crises subies par l'économie mondiale, en particulier après l'effondrement des prix du carburant à la fin de l'année 2014, et la poursuite des pays des revenus pétroliers, notamment l'Algérie, y compris pour rechercher d'autres sources de revenus en dehors du secteur des hydrocarbures, ce qui a contribué à accélérer l'adoption de ces pays, d'une nouvelles stratégies pour les petites et moyennes entreprises afin de développer le secteur Industrielle, en adoptant la stratégies des " Clusters industriels " comme un outil clé pour la distribution et la diversification de la structure économique et obtenir la croissance économique souhaitée.

Mots clés :

PME, secteur industrielle, Clusters industriels.

* د/ بختي فريد ، أستاذ محاضر قسم أ، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة البويرة، الجزائر.

** ط.د/ منير أمقران ، طالب دكتوراه ل م د، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة البويرة ، الجزائر.

مقدمة:

يشهد العالم اليوم تحولات اقتصادية متسارعة، أدت إلى تحول المنافسة من منافسة ما بين المؤسسات إلى منافسة ما بين الدول، إذ استوجب على الدول والمؤسسات تغيير استراتيجياتها الاقتصادية بفعل العولمة الاقتصادية، وإنشاء المنظمة العالمية للتجارة، وتوقيع بعض دول جنوب البحر الأبيض المتوسط اتفاقات شراكة مع الاتحاد الأوروبي، مما أدى بها ومؤسساتها إلى التأقلم مع قواعد جديدة فرضتها التجارة العالمية والمنافسة الدولية الشديدة. كل هذه التحولات جرت في ظل تنامي وسائل الاتصالات والاستخدام المكثف للتكنولوجيا واشتداد المنافسة وتدويل عملية الإنتاج، وغيرها دورا أساسيا في تحول المؤسسات من نظام دمج مراحل التصنيع إلى نظام التخصص والتركيز على الوظائف الرئيسية وإبرام عقود وتطوير الشراكات مع المؤسسات الأخرى خاصة الصغيرة والمتوسطة منها لتنفيذ مراحل التصنيع أو الإنتاج المكمل الأخرى. تحتل الصناعات الصغيرة والمتوسطة مكانة متميزة في الهيكل الصناعي، ولها دور مهم في تحقيق التنمية الصناعية نظرا لدورها الفعال في تكوين الدخل القومي، خلق فرص عمل واسعة، جذب المدخرات وإيجاد فرص كبيرة لإقامة المشاريع ذات التكلفة المالية المنخفضة، كما أن معظمها يستخدم المواد الخام المحلية أو المنتجات نصف المصنعة الناتجة عن الصناعات الكبيرة، كما أنها تقوم بتلبية احتياجاتها من بعض المنتجات الوسيطة بحيث تمارس دورا مؤثرا في تكامل الصناعات. حيث برهنت العديد من التجارب العالمية في هذا المجال على قدرة التكتلات والتجمعات الصناعية للمؤسسات الكبيرة من جهة والمشروعات الصغيرة والمتوسطة من جهة أخرى في تخصيص الموارد وتخفيض تكاليف الإنتاج والاستفادة من التكنولوجيا والبنى التحتية، بالإضافة إلى الرفع من القدرة التنافسية للوحدات المنتجة للمؤسسات الاقتصادية كما حصل في الهند واليابان وإيطاليا وبعض البلدان النامية على غرار المملكة العربية السعودية وغيرها من البلدان المتقدمة الأخرى. غير أن الملاحظ عمليا في الدول النامية وخاصة الجزائر منها، مازال تبني إستراتيجية التجمعات الصناعية الحديثة كآلية لتطوير القطاع الصناعي وإستراتيجية لتطوير المؤسسات الاقتصادية الناشئة الصغيرة منها والمتوسطة لم ترى النور بصفة مطلقة، رغم تسارع وتيرة المنافسة وتعدد أشكال الضغط المحيطي لهذه المؤسسات.

من هذا المنطلق جاءت دراستنا لاستعراض موضوع التجمعات الصناعية الحديثة ودورها في تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، إضافة لمساهمة هذه التجمعات في تطوير القطاع الصناعي، وهذا بهدف التعرف على المزايا النسبية والمقومات الرئيسية للقطاع الصناعي بشكل عام، والاستثمار في المؤسسات والمشروعات الصغيرة والمتوسطة بشكل خاص، وبما يتوفر معه من فرص لتطبيق التجمعات الصناعية.

في هذا السياق ولإثراء الموضوع نقوم بعرض الدراسة من خلال الإشكالية التالية:

ما مدى تأثير تبني تطبيق التجمعات الصناعية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تنمية القطاع الصناعي

بالجزائر؟، وما مدى استفادة الجزائر من تجربة المملكة العربية السعودية في هذا القطاع؟.

هدف الدراسة:

يتمثل الهدف الرئيسي لهذه الدراسة في محاولة إبراز أهمية الاستثمار في المشروعات الصغيرة والمتوسطة في إطار التجمعات الصناعية الحديثة كعامل رئيسي مؤثر في نمو القطاع الصناعي في الجزائر. ويندرج تحت هذا الهدف مجموعة من الأهداف الفرعية نذكر منها:

- استعراض أهمية التجمعات الصناعية الحديثة في تعزيز القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والحد من مخاطر المنافسة؛
- مدى القدرة على الاستفادة من بعض التجارب الدولية الناجحة في مجال التجمعات الصناعية من أجل تنمية وتطوير القطاع الصناعي في الجزائر.

فرضيات الدراسة:

من أجل تحليل الإشكالية أكثر فإن هذه الدراسة تنطلق من فرضيتين، تعتمد على تحليل مدى نجاح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل عملها تحت غطاء التجمعات الصناعية، حيث تتصف هذه التجمعات في إدارتها بمجموعة من الخصائص والمميزات والتي سنحاول إسقاطها على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية، وفرضيات الدراسة هي:

- التجمعات الصناعية لها دور ايجابي في تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتطوير القطاع الصناعي في الجزائر؛
- فشل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة راجع لعملها بصورة منفردة.

من أجل معالجة الإشكالية أعلاه قمنا بتقسيم هذه الدراسة إلى ثلاثة محاور، وهي:

المحور 1: الاستثمار في قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر؛

المحور 2: التجمعات الصناعية الحديثة ودورها في تعزيز التكامل الاقتصادي؛

المحور 3: التجمعات الصناعية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في تطوير القطاع الصناعي - حالة المملكة العربية السعودية والجزائر-.

المحور 1: الاستثمار في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

يعتبر الكثير من الباحثين أن تطوير المشاريع الصغيرة والمتوسطة وتشجيع الاستثمار فيها، من أهم دعائم عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية في العديد من دول العالم، وذلك باعتبارها منطلقا أساسيا لزيادة الطاقة الإنتاجية من جهة، والمساهمة في معالجة مشكلتي الفقر والبطالة من جهة أخرى. ولذلك منحت الجزائر لهذه المشاريع اهتماما متزايدا، بداية من قانون المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لسنة 2001 وصولا إلى القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لسنة 2017، حيث قدمت لها العون والمساعدة بمختلف السبل ووفقا للإمكانيات المتاحة.

أولاً: المشروعات الصناعية الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

1. تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر: لقد تم الاعتماد في تعريف هذه المؤسسات في التشريع الجزائري على معياري عدد العمال والجانب المالي، حيث أشارت الجريدة الرسمية الجزائرية في القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ل: 10 جانفي 2017 في الفصل الثاني إلى (1):

المادة الخامسة: تعرف المؤسسة الصغيرة والمتوسطة، مهما كانت طبيعتها القانونية، بأنها مؤسسة إنتاج السلع و/أو الخدمات والتي تشغل من واحد إلى مائتين وخمسين (250) شخصا، ولا يتجاوز رقم أعمالها السنوي أربعة (4) ملايين دج، أو لا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية مليار دج.

المادة الثامنة: تعرف المؤسسة المتوسطة بأنها مؤسسة تشغل ما بين خمسين (50) إلى مائتين وخمسين (250) شخصا، ورقم أعمالها السنوي ما بين أربع مائة (400) مليون دج إلى أربعة (4) ملايين دج، أو مجموع حصيلتها السنوية ما بين مائتي (200) مليون دج إلى مليار (1) دج.

المادة التاسعة: تعرف المؤسسة الصغيرة بأنها مؤسسة تشغل ما بين عشرة (10) إلى تسعة وأربعين (49) شخصا، ورقم أعمالها السنوي لا يتجاوز أربع مائة (400) مليون دج، أو مجموع حصيلتها السنوية لا يتجاوز مائتي (200) مليون دج.

المادة العاشرة: تعرف المؤسسة الصغيرة جدا بأنها مؤسسة تشغل من شخص (1) واحد إلى تسعة (9) أشخاص، ورقم أعمالها السنوي أقل من أربعين (40) مليون دج، أو مجموع حصيلتها السنوية لا يتجاوز عشرين (20) مليون دج.

2. **الشراكة الصناعية بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:** تعرف بأنها كل أشكال التعاون مابين مؤسسات أو منظمات لمدة معينة تهدف إلى تقوية فعالية المتعاملين من أجل تحقيق الأهداف التي تم تحديدها (2). كما تعرف بأنها علاقة قانونية موجودة بين طرفين أو أكثر مرتبطين تعاقديا، وهي العلاقة التي يعمل فيها إثنين أو أكثر من الأشخاص أو المنظمات أو البلدان سوية بوصفهم شركاء (3).

الشراكة هي عبارة عن آلية عمل تستهدف غالبية المشاكل المتعددة والتي تعترض الاقتصاد خصوصا تلك التي تقف أمام تنفيذ المشاريع التنموية والتي لا يمكن تنفيذها من قبل طرف واحد فقط وإنما من خلال إدارة مشتركة تتميز بميزات إستراتيجية في جميع الجوانب.

3. **أهداف الشراكة الصناعية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:** تكمن الأسباب الرئيسية وراء اختيار المؤسسات للشراكة في النقاط التالية:

أ. **تقليل المنافسة وتمكين الأطراف المتشاركة من اكتساب القدرة على مجابهة المنافسة:** حيث دائما ما يكون دخول طرفين أو أكثر في الشراكة بغرض الحصول على مهارات إضافية تسمح لهم بمواجهة المنافسة المفروضة عليهم، هذه المهارات تغطي مجالا واسعا من مجالات عمل هذه الصناعات كالتصنيع، الإنتاج، الابتكار، التسويق

المالي وغيرها، في هذا الإطار نجد أن الصناعات المشتركة تعتبر الإطار الملائم للحصول على المعرفة كشكل من أشكال التعاون لمواجهة ارتفاع تكاليف الاختراعات وسرعتها من خلال التعلم⁽⁴⁾.

ب. **المشاركة في المخاطر المحتملة:** مع تزايد المخاطر في ظل الأزمات المالية والاقتصادية العالمية تعتبر الشراكة وسيلة من وسائل تقليل المخاطر التي تعترض لها هذه الصناعات، خاصة منها المخاطر المرتبطة بتزايد حدة المنافسة وصعوبة اقتحام الأسواق الدولية، فارتفاع تكاليف انجاز المشاريع وقلة المناولة الصناعية أو انحصارها في قطاعات محددة يقتضي من هذه الصناعات إبرام اتفاقيات شراكة مع مثيلاتها⁽⁵⁾.

ج. **التكامل في الإنتاج:** الذي يمكن المؤسسة من الاستفادة من مزايا الإنتاج الواسع (اقتصاديات الحجم) وتخفيض تكاليف الإنتاج وبالتالي تقديم منتج بأقل سعر ممكن من خلال التخلص من التكاليف غير الضرورية وتحسين قدرة الصناعات الصغيرة والمتوسطة على المنافسة السعرية، التي هي عادة ما تشكل أهم عائق في القدرة على التفوق والاستمرار⁽⁶⁾.

د. **التغلب على مصاعب وعقبات التسويق:** ذلك من خلال تحسين نوعية المنتج التي عادة ما يشتكي منها الزبون في المنتجات المصنعة من الصناعات الصغيرة والمتوسطة وابتكار منتجات جديدة تسمح للشركة باحتلال حيز أكبر في السوق⁽⁷⁾.

ثانيا: الإستراتيجية الصناعية الجديدة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

1. **واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القطاع الصناعي في الجزائر:** يتميز القطاع الصناعي الجزائري بالتنوع الذي مرده تنوع ووفرة الخيرات الطبيعية التي تزخر بها البلاد من صناعات غذائية، كيميائية، معدنية وأخرى، وبالرغم من هذا التنوع أكدت وزارة الصناعة أن الجزائر تستورد ما يزيد عن 35 مليار دولار سنويا، وأوضحت الوازرة أن المنتجات الصناعية الحديدية تشكل 6 مليار دولار سنة 2015، فيما لا تغطي الصناعات الخفيفة المصنعة في الجزائر إلا 20% من الحاجيات الوطنية وأن 90 % من الشركات العمومية رقم أعمالها لا يصل 2 مليار دينار، أي 90 % منها مؤسسات متوسطة وصغيرة. وتتجلى أهم خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائري في النقاط التالية⁽⁸⁾:

أ. **الحماية وضعف القدرة على المنافسة:** إن حماية الصناعة الوطنية من المنافسة الأجنبية يؤدي إلى غياب الحافز لدى المنتجين المحليين على الارتقاء بجودة المنتج وبالتالي تراجع قدرتهم على المنافسة في الأسواق العالمية.

ب. **ارتفاع كلفة الإنتاج وعدم ملائمتها للأذواق المستهلكين:** ما تزال مسألة التكلفة والتنوع قائمة وتشكل أحد أهم التحديات التي تقف أمامها الصناعة الجزائرية، حيث تعود التكلفة المرتفعة للمنتجات الصناعية الجزائرية عن مثيلتها في الأسواق العالمية إلى عدة أسباب أهمها: عدم التمكن من استخدام كامل الطاقات الإنتاجية المتاحة، حيث تصل نسبة الاستخدام إلى أقل من النصف في بعض المؤسسات الصناعية، بالإضافة إلى الإنتاجية الضعيفة للعمالة والارتفاع المصطنع في أسعار بعض المواد الأولية في العملية الصناعية نتيجة السياسة السعرية

المطبقة، كما تعتبر العملية الصناعية في الجزائر عملية كمية وليست نوعية أي أنها لا تركز على نوعية المنتج والعمل على تطويره بما يتفق مع تطور أذواق المستهلكين.

ج. الاعتماد على التكنولوجيا المستوردة: إن أحد معوقات الصناعة الجزائرية هو انعدام أو انخفاض مستويات البحث والتطوير الصناعي، فنتائج البحث والتطوير يتم إستثماره من الدول المتقدمة صناعيا وما أدخلته من طرق وأساليب حديثة في عملية الإنتاج والإدارة والتسويق وغيرها من التغيرات الجذرية العديدة، حيث قامت المؤسسات الصناعية الجزائرية بعملية تقليدها وبذلك بقيت الصناعة الجزائرية مرهونة بكل التطورات الحاصلة في التكنولوجيات المستوردة.

د. العملية الصناعية المتجزئة: إن العملية الصناعية بطبيعتها عملية متكاملة متشعبة تشمل جوانب عدة منها: عملية إنتاج نفسها بما فيها من زيادة الإنتاج وخفض تكاليفه، عملية نوعية تستوجب تحسين نوعية وجودة الإنتاج وتطويره باستمرار، هذه العملية مسببة لعمليات أخرى تكون مشتقة منها ومكملة لها أي خلق صناعات جديدة، عملية مرتبطة بعملية الإعلام والتسويق، بينما نرى أن عملية الإنتاج في الجزائر مازال ينظر إليها على أنها عملية إنتاجية فقط، هدفها تحقيق كمية معينة من الإنتاج دون الاهتمام بنوعية الإنتاج وتكاليفه أو حتى الكيفية والأسلوب المتبعان في تصريفه، بالإضافة إلى كونها عملية منفصلة عن عملية الإعلام والتسويق التي أصبحت انجازا متمما لعملية الإنتاج.

2. واقع الشراكة والتكامل بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القطاع الصناعي الجزائري: تعد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر أحد أهم مكونات النسيج الصناعي في الجزائر ورغم ما تعانيه من العديد من المشاكل في مجالات: التمويل، التسويق، العقار أو في مجال التنظيم والخبرة فإنها تملك أفكار جديدة وحتى في مجال الإبداع والتجديد بينما هناك من جهة أخرى مؤسسات كبيرة عمومية كانت أم خاصة تتمتع بقدر كبير من الخبرة اكتسبتها عبر فترة زمنية طويلة وتمتعت بحماية حكومية ولكن معظم ما تنتجه هي عبارة عن سلع موجودة في آخر دورة حياة المنتج (سلع نمطية) في نفس الوقت تعيش مؤسسات التعليم العالي ومراكز البحث ركودا عاما لعدم وجود من يتبنى مخرجات البحث والتطوير حيث تبقى هذه الأفكار حبيسة أدرج المكتبات لوقت طويل⁽⁹⁾.

لكن إذا أردنا تحليل مستوى الترابط والتشابك ما بين الطرفين من المؤسسات فإننا نجد نوعا من المزاخمة ونوع من التنافر في طبيعة العلاقات بينهما ويقتصر التعامل بينهما على علاقات سوقية محدودة كما لم تولي السياسات الحكومية المتعاقبة أي اهتمام لمثل هذه الديناميكية التكاملية لأن التركيز كان يدور حول تحسين مستوى الإنتاج والإنتاجية دون الاهتمام بجوانب وعوامل النجاح من خلال خلق الترابطات الأفقية والعمودية داخل النسيج الصناعي. ولهذا فإن ضرورة تعزيز مستوى التكامل والتشابك بينهما سيؤدي إلى تحسين العديد من الجوانب المرتبطة بالإنتاج والتنافسية والقدرة على المنافسة ونحاول التركيز على هذا الجانب من التكامل رغم تعدد صوره إلا أن التركيز سينصب على المشاريع الكبيرة من جهة والمشاريع المتوسطة والصغيرة من جهة أخرى فما هي الفرص الواعدة لنجاح مثل هذا التشابك والترابط الصناعي، وماهي الشروط التي يجب أن تتوفر لتعزيز مثل هذا التكامل⁽¹⁰⁾.

المحور 2: التجمعات الصناعية الحديثة ودورها في تعزيز التكامل الاقتصادي.

إن عملية الترابط والتشابك ما بين القطاعات في الجزائر وخاصة المشاريع الكبيرة والمشاريع الصغيرة والمتوسطة ضعيفة جدا لعوامل كثيرة، ولكن في ظل الوضع الجديد الذي يعيشه الاقتصاد الجزائري بصفة عامة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بصفة خاصة ظهرت أهمية هذه التعاون والتكامل ما بين المؤسسات الاقتصادية كعامل من عوامل النجاح الحقيقية لهذه المؤسسات.

أولاً: التكامل الاقتصادي بين القطاعات الاقتصادية.

تتعدد أشكال الترابط والتكامل من الناحية الاقتصادية بين المكونات التي تمثل جزءا مهما من النسيج العام للاقتصاد الوطني فيمكن الحديث عن التكامل ما بين القطاع العام والقطاع الخاص في مجالات متعددة ويمكن أن تتقاطع مع أشكال أخرى من التكامل والتشابك. كما يمكن أن يحدث هذا التكامل ما بين القطاع الصناعي والقطاع الزراعي الذي أدى في حالات كثيرة إلى تطوير القطاع الزراعي ومهد لقيام العديد من المشاريع في مجال الصناعات الغذائية كما غير أنماط وأساليب الحياة للعديد من المنتجين في الريف من خلال إلغاء الفوارق الاجتماعية والتفاوت في الدخل والقضاء على الفقر ولهذا ساهم مثل هذا التكامل إلى تحقيق الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية للمكان وللإنسان في العديد من الدول الأوروبية وفي أمريكا وآسيا. كما يظهر هذا التكامل في شكل تكامل صناعي صناعي من خلال وجود العديد من التحالفات الصناعية سواء كانت بين القطاع العام أو القطاع الخاص سواء في نفس القطاع أو في قطاعات أخرى مغذية أو مكملية ويساعد مثل هذا التكامل ما بين القطاعات الصناعية على تنويع مصادر الدخل، وتعزيز القدرات الإنتاجية لمواجهة المنافسة الدولية كما أن هذا التكامل يمكن أن يضمن نموا طبيعيا للصناعات الصغيرة والمتوسطة التي تفتقر إلى الإمكانيات التي تتمتع بها المشروعات الكبرى. كما يمكن أن يشمل هذا التكامل تبادل الخبرات الإدارية والإنتاجية أو في مجال التسويق ولهذا يجب تشجيع القطاع الصناعي وأرباب العمل على فتح حوار حقيقي ومنتظم فيها يهتم لمناقشة أعمالهم وإيجاد مساحات وهوامش من التعاون والتكامل كما يمكن أن يتجسد هذا التكامل بين القطاعات التعليمية والبحثية والقطاعات الاقتصادية الأخرى في ظل الشراكة بين الصناعة والعلم حيث أثبتت العديد من الأبحاث النظرية والتطبيقية وكذلك بعض التجارب الناجحة أن النمو الاقتصادي القائم على أساس التصنيع لا يتحقق إلا بالاستثمار في مجال البحث والتطوير، ولا يتعزز هذا الاستثمار إلا في ظل وجود ارتباط استراتيجي بين القطاع الإنتاجي وقطاع التعليم ولقد أثبتت العديد من التجارب أن مشاركة البحوث العلمية والشراكة ما بين القطاع العام والخاص سيدعم القطاع الصناعي القائم على أساس المعرفة⁽¹¹⁾.

إذا تتبعنا طبيعة العلاقة التي كانت تسود ما بين مختلف القطاعات في الجزائر ولفترات طويلة، فنلاحظ أن هناك فجوة وقطيعة وعلاقات من عدم التكامل ميزت العديد من هذه القطاعات ولا زالت لحد الآن تميز النسيج الاقتصادي والاجتماعي فكل قطاع معزول تماما عن القطاع الآخر.

ثانياً: التجمعات الصناعية كآلية لتعزيز التكامل الاقتصادي ما بين القطاعات.

1. مفهوم التجمعات الصناعية الحديثة: يرجع أصل التجمعات الصناعية أو العناقيد الصناعية إلى أعمال "الفرد مارشال" سنة 1990 حول المناطق الصناعية (*Industrial Districts*) في إنجلترا. حيث درس دور الجغرافيا في صنع القرارات الاقتصادية ولاحظ أن الصناعات تميل نحو التجمع في منطقة جغرافية محددة حيث يكون هناك ارتباط بين المنتجات. وقد ظهرت أعمال عديدة حول هذا المفهوم، ولكن تزايد الاهتمام به مع أعمال "مايكل بوتر" (*Porter Michael*) الذي قدم القاعدة النظرية لمفهوم "العناقيد الصناعية" والذي يعرف كذلك بالتجمعات الصناعية كعامل للميزة التنافسية وربط قوة هذه التجمعات بأربعة عوامل تفاعلية تتجمع في أربعة محاور أطلق عليها اسم الالماسة (*Porter's Diamond*) المتمثلة في إستراتيجية المؤسسة وهيكلها والمنافسة، ظروف الطلب، الصناعات المرتبطة بها والداعمة لها، الوسطاء. وقد عرفها على إنها مجموعة تعاون جغرافية نظم موردين، مستهلكين، صناعات ملحقه، حكومات وهيئات داعمة كالجامعات (12).

كما كما يمكن تعريف التجمعات الصناعية على أنها عبارة عن تجمعات جغرافية محلية، إقليمية أو عالمية لمجموعة من الشركات والمؤسسات المرتبطة والمتصلة بعضها البعض في مجال معين، مما يجعلها تمثل نظاما متكاملًا من الأنشطة اللازمة لتشجيع وتدعيم التنافسية، أو عبارة عن مجموعة شركات مركزة قطاعيا وجغرافيا، تنتج وتبيع تشكيلة من المنتجات المرتبطة أو المتكاملة، وبالتالي تواجه تحديات وفرصا مشتركة (13).

كما يعتبر مايكل بوتر (*Porter Michael*) من الأوائل الذين درسوا التجمعات العنقودية في كتابه "الميزة التنافسية للأمم" الذي أحدث ثورة كبيرة في النظريات الخاصة بتوطين الصناعات، ومن خلال دراسته لعشر دول صناعية لاحظ وجود شبكة من العلاقات الأفقية والرأسيّة بين مختلف هذه المشروعات أطلق عليها (*Industrial cluster*)، ويرى أن نجاح الصناعة لا يعود إلى نوعيتها، وإنما يعود إلى وجودها ضمن تجمع عنقودي يضمن نوع من الترابطات الأفقية والعمودية بين أطراف هذا التجمع. ولهذه الأسباب فإن فشل التجمعات الصناعية القائمة على أساس أنماط التسيير التقليدية، دفع بالانتقال إلى التجمعات العنقودية الحديثة. وأصبح ينظر حاليا إلى هذه التجمعات من طرف العديد من المتخصصين كنماذج تنموية أو حتى أقطاب تنموية بديلة لنماذج متعددة مثل التنمية القائمة على الموارد الطبيعية. ويقوم هذا النموذج على أساس التكامل ما بين المشاريع الصغيرة والمتوسطة أفقيا والمشاريع الكبيرة. وتتضمن العناقيد الصناعية على العديد من العناصر مثل التقارب الجغرافي، التخصص والارتباط بمؤسسات علمية واقتصادية ولوجيستية أخرى. وتمثل تفاعل هذه العناصر السر الحقيقي في نجاح العديد من التجمعات الصناعية الحديثة.

2. أهم المحاور النظرية للتجمعات الصناعية: يمكن تلخيص أهم المحاور النظرية للتجمعات الصناعية ومهامها في الجدول التالي:

الجدول رقم 1 : المحاور النظرية المتعلقة بالتجمعات الصناعية.

المحور	المهام
البنية التأسيسية: - علاقات اجتماعية - المتعاملون الاقتصاديون	مثل وجود قيم مشتركة ضمن التجمع كتشجيع المبادرة والتغيير. وجود مجموعة أفراد مترابطة مع مهارات متخصصة ومجموعة مؤسسات مترابطة جغرافيا وصناعيا.
التقارب الجغرافي	الهدف منه تحقيق مزايا اقتصاديات الحجم، العمل المتخصص، تشارك المعرفة، التكنولوجيا، الذكاء الاقتصادي والإبداع الإداري بين المؤسسات الأعضاء.
العلاقات الاقتصادية	هناك مجموعة علاقات مشتركة وذلك لوجود عوامل مشتركة ضمن التجمع تتمثل في: الزبائن، الموردين، البنية التحتية (نقل، اتصال...)، الموارد البشرية (خبراء، يد عاملة متخصصة...)، تسهيلات تدريبية وتكوينية، جامعة أو معهد بحث مشترك، المخاطر، الفرص، التهديدات.
العوامل التي تضمن الترابط: - القيادة - تحديد المحاور الكبرى - الاتصال - تبادل المعارف - تدوير الخبرة	وجود قادة واضحين للتجمع ومقبولين من قبل كل أعضاء التجمع لضمان تشارك المعارف، تكوين القادة المستقبلين للتغيير. مثل وجود قواعد سلوك مشتركة، لغة مشتركة، ثقافة صناعية مشتركة، مداخل مشتركة لتطوير الموارد البشرية ولقياس الأداء. مثل وجود اجتماعات اتصال منتظمة. مثلا من خلال دور الجامعات الأعضاء، مبادرات بحث وتطوير مشتركة، تسويق مشترك، نقل التكنولوجيا. مثلا عن طريق التوظيف من نفس منطقة تواجد التجمع الصناعي وعدم التوظيف من خارجها.
عوامل تنافسية التجمعات: - عوامل خارجية - عوامل داخلية - عوامل اجتماعية	مثل: الزبائن الأساسيين، سوق المنتجات والخدمات الأساسية. الموارد الأساسية، العمليات الأساسية، (إدارة سلسلة القيمة، الإبداع...) الكفاءات المحورية. التعلم التنظيمي (حول الزبون، المنتج، العمليات الإدارية...)، خلق وتشارك المعرفة، القيم الثقافية.

Source: P. Morosini: "Industrial Cluster, Knowledge integration and performance" *World development*, vol 32, n2, 2004, P P 314-316.

ثالثا: أنواع التجمعات الصناعية.

يوجد العديد من التقسيمات للتجمعات الصناعية ومن أهمها ما يتعلق بتقسيمها حسب الهيكل الى أربعة أنواع لكل منها نوعية مختلفة من الروابط والعلاقات بالشركات⁽¹⁴⁾:

1. **تجمعات مارشال (Marshallian Clusters):** تتكون من شركات محلية صغيرة ومتوسطة الحجم، تتخصص في الصناعات المعتمدة على التكنولوجيا المتقدمة والحرفية العالية، ويكون التبادل التجاري بينها كبيراً، وتتعاون فيما بينها في مواجهة الصعوبات وتحظى بدعم حكومي كبير لتطوير تنافسيتها، ويعتمد نمو فرص العمل على مستوى التحالفات القائمة بين الشركات.
 2. **تجمعات المحور والأذرع (Hub and Spoke Clusters):** تسيطر عليها شركة أو عدة شركات كبيرة يخدمها عدد كبير من الشركات المتوسطة والصغيرة الموردة للمدخلات والخدمات. وقد يضم العديد من الشركات التي تستخدم منتجات الشركات الكبرى. وعلاقة التعاون تكون بين الشركات الكبرى والصغرى ولكنها مفقودة بين الشركات المتنافسة، ويعتمد نمو فرص العمل على نمو الشركات المحورية.
 3. **تجمعات منصات الفروع (Satellite Platforms):** تتكون من فروع الشركات الدولية متعددة المصانع، وتتميز بضعف التبادل التجاري فيما بين هذه الفروع، كما أن عدد الشركات المنبثقة عن هذه المصانع والمزودين بالمدخلات قليل، ويعتمد نمو فرص العمل على قدرة التجمع على استقطاب المزيد من فروع الشركات وتقوية الروابط فيما بينها.
 4. **تجمعات المراكز العامة (State-Anchored Industry Clusters):** تنشأ في حال وجود مقدمي الخدمات وموردي المدخلات حول مراكز الأنشطة العامة الكبيرة في الدولة كالجامعات والقواعد العسكرية والمكاتب الحكومية والشركات الاستراتيجية الكبرى، والعلاقة تقوم على علاقة البائع (الموردين) والمشتري (المراكز).
- رابعا: أهم الأطراف ذات العلاقة بالتجمعات الصناعية (Stakeholders) .**
- يوجد العديد من الأطراف ذات العلاقة بالتجمعات الصناعية، ومن أهم هذه الأطراف ما يلي (15):
1. **المنشآت:** تعتبر المنشآت المحرك الرئيسي للتجمع والعنصر الذي تقوم بدعّمه كافة العناصر الأخرى ليقوم بدوره بعمليات الإنتاج وتفعيل الابتكارات وإيجاد فرص العمل وتوطين التكنولوجيا واستقطاب الاستثمارات ورفع القيمة المضافة وزيادة الصادرات، ويشمل عنصر المنشآت ما يلي: المصنعين، موردي المدخلات الهامة مثل مستلزمات الإنتاج والمعدات، قنوات التسويق، مصنعي المنتجات المكملة، المنشآت التي تستخدم مدخلات متشابهة أو عمالة وتكنولوجيا متقاربة.
 2. **القطاع الحكومي:** يلعب الدور الحكومي دوراً هاماً في تأسيس التجمع الصناعي وضمان نجاحه واستمراره، حيث يقوم بالمساعدة في بناء علاقات التجمع مع مختلف الجهات الحكومية والخاصة والتي يمكن أن تساهم في دعم وتنمية التجمع، إضافة إلى تقديم الدعم المادي والفني وغيرهما من أوجه الدعم.
 4. **الجهات والمؤسسات الداعمة:** تلعب هذه المؤسسات دوراً هاماً في إقامة جسور التواصل بين المنشآت العاملة في التجمع، ومن أهم هذه الجهات ما يلي: المؤسسات المعنية بالبحث والتطوير، مؤسسات التمويل ومؤسسات التدريب.

5. **مؤسسات خدمات الأعمال:** يتمثل دورها الرئيسي في تشجيع التعاون بين المنشآت العاملة في التجمع من خلال التحالفات والمشاريع المشتركة والترويج للمنتجات، كما تهدف إلى إيجاد رؤية مشتركة للشركات العاملة، وتعمل على تأطير وتنظيم الروابط بين منشآت التجمع ببعضها البعض وبينها وبين الجهات الأخرى خارج التجمع.

خامسا: العلاقات الصناعية داخل التجمعات.

1. **التعاقد من الباطن "المناولة":** يعرف التعاقد من الباطن على أنه جميع العلاقات التعاونية التكاملية التي تنشأ بين مؤسستين أو أكثر خلال مراحل العملية الإنتاجية، بموجبها تقوم مؤسسة مقدمة للأعمال بتكليف مؤسسة أو أكثر (تسمى منفذة للأعمال أو مناولة أو مجهزة) متخصصة لإنجاز مرحلة أو أكثر من عمليات الإنتاج طبقا لعقد محدد مسبقا وملزم للطرفين، كما تعرف على أنها عقد مكتوب يعهد بموجبه صاحب الصفقة للغير بتنفيذ جزء من صفقته ويختار صاحب الصفقة بحرية المتعاقدين معه من الباطن شريطة أن يبلغ صاحب المشروع بطبيعة الأعمال التي يعتزم التعاقد بشأنها من الباطن، هوية المتعاقدين المذكورين، عناوينهم التجارية، تسميات شركاتهم وعناوينهم، ويعرفها المركز الوطني للتعاقد من الباطن (CENAST) (le Centre National de la Sous-traitance) على أنها عبارة عن نشاط يهدف إلى تصنيع منتج أو مجموعة من القطع لصالح المؤسسة التي تعطي الأوامر وتبعا للخصائص والمميزات التقنية التي تحددها حسب النتيجة الصناعية المراد تحقيقها. وبالتالي يمكن تعريف التعاقد من الباطن على أنه عقد يبرمه مقاول رئيسي (صاحب المشروع) ومقاول آخر فرعي يتعهد الأخير بموجبه أن ينفذ عمل لصالح الأول لقاء بدل يتعهد به بموافقة المقاول الرئيسي⁽¹⁶⁾.

2. **التزويد الخارجي:** يشير هذا المفهوم إلى قيام الشركة الأم بشراء السلع الوسيطة أو الخدمات المساعدة للعملية الإنتاجية بدلا من إنتاجها داخليا، وفي هذه الحالة تقوم إحدى الوحدات والتي عادة ما تكون صغيرة أو متوسطة بإنتاج تلك المنتجات أو تلك الخدمة لصالح المؤسسة الأم⁽¹⁷⁾.

3. **التحالفات الإستراتيجية:** تعمل هذه المؤسسات على بناء العلاقات لما توفره هذه الأخيرة من ميزة التشارك في تكلفة الحصول على هذه الخدمات الفنية والتكنولوجية والمعلوماتية وبالتالي تخفيض التكاليف الابتدائية، دون أن ننسى الاستفادة من تنوع الخبرات، قاعدة المعلومات التي توفرها هذه العلاقات. وهو الأمر الذي جعلها تحتل مكانة كبيرة في كل العناوين المتطورة، لكن لا بد من الإشارة إلى ضرورة توفر قاعدة تشريعية وقانونية على مستوى كبير من الكفاءة حتى يمكن الاستفادة منه بشكل أكبر وتجنب أعراضه الجانبية⁽¹⁸⁾.

سادسا: أهداف التجمعات الصناعية.

للتجمعات الصناعية مجموعة أهداف تحقق على مستوى المؤسسات وأخرى على مستوى الاقتصاد ككل. حيث نلخص أهم هذه الأهداف في⁽¹⁹⁾:

1. **على مستوى المؤسسات:** تسهيل الحصول على المدخلات، تخفيض تكاليف النقل والاتصال، تسهيل الحصول على البيانات والمعلومات والمعارف.

2. **على مستوى الاقتصاد ككل:** رفع معدلات التوظيف في مناطق وجود التجمعات، تنمية الصناعة والتنمية المتوازنة للاقتصاد ككل.

سابعاً : آليات مواجهة التجمعات الصناعية لمخاطر المنشآت الصناعية الصغيرة والمتوسطة.

ساهمت التجمعات الصناعية في تهيئة الفرص للبقاء والنماء للمشروعات الصغيرة نسبة لما تتميز به من مرونة وحيوية أمام المستجدات والمتغيرات الاقتصادية منها والسياسية والاجتماعية. حيث ترتب على دخول المشروعات الصناعية في تجمعات أو عناقيد مجموعة من المزايا التي تساهم في دعم وزيادة قدرة العنقود على مواجهة المخاطر التي تواجه المشروعات الصناعية الصغيرة في حالة عملها بشكل منفصل، الأمر الذي يؤدي إلى دعم الدور الحيوي الذي تلعبه المشروعات الصناعية على المستوى القومي بما يساهم في زيادة قدرة تلك المشروعات على مواجهة احتياجات ومتطلبات السوق المحلي والعالمي، بالإضافة إلى ما ساهمت فيه من توفر فرص عمل حقيقية وواعدة ومتنوعة وكذلك مما ساهمت به في تخفيف حدة البطالة والفقر والذي تعاني منه غالبية الدول الصناعية للنمو. يمكن تقسيم تلك الآليات إلى آليات على مستوى المنشآت (المنتجين)، وآليات على مستوى المستهلكين، وآليات على المستوى القومي (20).

1. **آليات مواجهة المخاطر على مستوى المنشآت "المنتجين":** يساهم التجمع الصناعي في مواجهة المخاطر على مستوى المنشآت الداخلة في التجمع، تتمثل أهم تلك الآليات في الآتي:

أ. **زيادة الإنتاجية:** إن الهدف الأساسي الذي تسعى إليه أي منشأة صناعية من الدخول في عمليات إنتاجية هو تحقيق على معدلات إنتاجية، لذا فإن تكوين العنقود الصناعي يساعد المنشآت الصناعية على تحقيق هدف زيادة الإنتاجية، ذلك بسبب تحقيق عدد من العوامل التي تؤدي إلى رفع مستوى الإنتاجية التي تحققها المنشآت الداخلة في العنقود تتمثل أهم تلك العوامل في سهولة الحصول على المدخلات الإنتاجية، حيث يؤدي التقارب الجغرافي للمنتجين والموردين المتخصصين في المدخلات الأساسية اللازمة للإنتاج إلى سهولة الحصول على المنشآت على احتياجاتها ومتطلباتها من المدخلات الأساسية من الموردين المحليين الذين يعملون بالقرب من التجمع، الأمر الذي يؤدي إلى خفض تكاليف الاستيراد والتأخيرات (*Delays*) وبالتالي زيادة السمعة الجيدة للموردين المحليين. كذلك يساهم التقارب الجغرافي في تحسين الاتصالات بما يمكن الموردين من تقديم الخدمات المساعدة والداعمة لمدخلاتهم مثل خدمات التركيب والتشغيل، الأمر الذي يؤدي إلى انخفاض المخاطر الناجمة عن عيوب الصناعة.

ب. **زيادة الحصة السوقية:** حيث تسعى المنشآت إلى الانضمام للعنقود من أجل التمتع بمزايا زيادة الطلب المحلي الناجم عن الصناعات المرتبطة، وبالتالي زيادة قدرة المنشأة في الحصول على نصيب أكبر من السوق، مما يزيد من قدرتها على مواجهة المنافسة المحلية أو الخارجية.

ج. **زيادة القدرة الابتكارية:** حيث يساهم العنقود الصناعي في تنمية وتحفيز الطاقات الابتكارية، والتي تمكن المنشآت من حيث الحصول على المدخلات الجديدة، والمنتجات المتنوعة، والتي تتلاءم مع أذواق المستهلكين، كذلك تساعد تلك الطاقة الابتكارية في انخفاض تكاليف التجريب (*Costs Experimental*) وذلك بسبب

توافر معلومات تكنولوجية جديدة داخل العنقود تمكن المشروعات من التعرف على الفرص السوقية المتاحة للاستثمار في منتجات وخدمات جديدة أو تطوير مراحل التصنيع، بما يساهم في انخفاض التكاليف والمخاطر التي تتحملها المنشآت الداخلة في العنقود.

2. **آليات مواجهة المخاطر على المستوى القومي:** يساهم التجمع الصناعي في تحقيق المزيد من الأهداف القومية التي تعود بالنفع على الاقتصاد القومي، ومن أهم تلك الأهداف خفض معدلات البطالة والتخفيف من حدة الفقر ورفع القدرة التنافسية للاقتصاد القومي وزيادته.

أ. **خفض معدلات البطالة والتخفيف من حدة الفقر:** يترتب على دخول المنشآت الصغيرة والمتوسطة في العنقود مجموعة من التغيرات التي تؤثر على حياة الفقراء عن طريق تحسين قدرة الأفراد، وطاقاتهم سواء كانوا عمالا أو منتجين بالشكل الذي يمكنهم من تحسين دخولهم وزيادة رفاهيتهم.

حيث تسمح التجمعات لصغار المنتجين باستخدام أفضل للمواد والموارد المتاحة مثل المدخلات صغيرة الحجم أو عمالة الأسرة، وتوليد الدخل، والتي في مثل هذه العوامل لا تنتج أية آثار إيجابية بشكل منفرد إذا تندمج في عنقود، حيث يترتب على دخول المنشآت في عنقود مجموعة من المكاسب، وهي مكاسب التكتل (*Agglomeration Gains*) وذلك بالنسبة للشركات الداخلة والمدمجة للعنقود، مثل انتعاش أسواق العمل، سهولة الحصول على المدخلات، توافر المعلومات والتكنولوجيا⁽²⁰⁾.

تساهم فكرة التجمعات الصناعية والتي يتم فيها التركز الجغرافي (*Geographical Concentration*)، لنفس الصناعات والصناعات المرتبطة والداعمة في زيادة فرص العمالة للعمال ذوي المهارات المتشابهة الأمر الذي يؤدي إلى التخفيف من حدة البطالة، ويشجع بذلك سوق العمل على توليد فرص العمالة متزايدة، مما يكون له أكبر الأثر على محاربة الفقر والتخفيف من آثاره.

3. **آليات مواجهة المخاطر عن طريق رفع القدرة التنافسية للاقتصاد القومي:** تمكن خصوصية العنقود الصناعية بإيجاد موردين محليين لمدخلات الإنتاج وتكلفة أقل نسبيا من استيرادها، مما يؤثر على منافسة الصناعة في السوق المحلي والعالمي. وكلما اتجهت الصناعات الداعمة والمرتبطة إلى إنتاج أجزاء محددة متخصصة من مدخلات الإنتاج، كلما كان لها دور أكبر في مساعدة الصناعة الرئيسية على التطور والمنافسة عالميا، وبهذا يرتبط العنقود مباشرة برفع القدرة التنافسية للاقتصاد القومي.

الخو 3: التجمعات الصناعية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في تطوير القطاع الصناعي - حالة المملكة العربية السعودية والجزائر -.

تمثل عملية النشاط الاقتصادي للتجمعات الصناعية أهمية بالنسبة للاقتصادات الكبيرة الحجم والإمكانات، سواء كان الأمر موجها نحو الأسواق المحلية أو موجها للتصدير، حيث يرجع السبب في أهمية هذه التجمعات الموجهة محليا إلى أن التركيز على العولمة يخفي حقيقة أن قطاعات عريضة من النشاط الاقتصادي والصناعي في البلدان ذات الدخل المنخفض والمتوسط، مازالت تتوجه نحو الأسواق المحلية، إلا أن هذه التجمعات الصناعية سوف تصبح أكثر توجهها نحو التصدير مع تطورها وتحسنها.

أولاً: دراسة تحليلية لدور التجمعات الصناعية في المملكة العربية السعودية.

1. آفاق التجمعات الصناعية في المملكة العربية السعودية: سيتم من خلال هذا العنصر محاولة تحديد الصناعات التي يوجد فيها آفاق لإنشاء تجمعات صناعية في المملكة وذلك بالاعتماد على نتائج مؤشر "قدرة الموقع على إيجاد فرص عمل" والذي تعتمد عليه منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية والعديد من المنظمات الدولية الأخرى في إجراء هذا النوع من الدراسات بهدف استكشاف الفرص الاستثمارية والآفاق المستقبلية للتجمعات الصناعية⁽²¹⁾.

أ. منهجية اختيار الصناعة التي يتخصص فيها التجمع الصناعي: يوجد العديد من الطرق الكمية التي تستخدم في التحديد المبدئي لإمكانات التجمعات، ومن أهم هذه الطرق طريقة استخدام مؤشر "قدرة الموقع على إيجاد فرص عمل" لهذه الصناعة، وتدل قيمة المؤشر التي تزيد عن "1" على إرتفاع نسبة عدد المختصين في الصناعة في المنطقة محل الدراسة مقارنة بغيرها من المناطق والذي جاء نتيجة لارتفاع الكفاءة الإنتاجية لهذه الصناعة في هذه المنطقة، وهو ما يجعل هذه الصناعة في هذه المنطقة أحد الخيارات المطروحة للتطوير العنقودي، أما إذا ارتفعت القيمة عن "1.25" فيعني ذلك وجود آفاق لتجمعات صناعية غير مستغلة في المنطقة محل الدراسة يمكن من خلال إستغلالها المساهمة في زيادة حجم الصادرات⁽²²⁾.

قدرة الموقع على إيجاد فرص عمل = {(عدد العمالة في الصناعة "أ" في المنطقة/إجمالي عدد العمالة في المنطقة)} / {(عدد العمالة في الصناعة "أ" في الدولة/إجمالي عدد العمالة في الدولة)}

جدول رقم 2: المدلول الاقتصادي لقيمة مؤشر قدرة الموقع على إيجاد فرص عمل.

قيمة المؤشر	واقع الصناعة
أقل من أو تساوي 0.75	صناعة مستوردة.
أكبر من أو تساوي 0.75 وأقل من أو تساوي 1.24	صناعة تحقق إكتفاء ذاتياً.
أكبر من أو تساوي 1.25	صناعة ذات آفاق تصديرية.

Source: Wisconsin Economic Development Institute, *Evaluation of Forest Products Industry Cluster in Wisconsin and Recommendations for Economic Development Actions*, 2004.

ب. نتائج مؤشر قدرة الموقع على إيجاد فرص عمل حسب المناطق الجغرافية: من خلال تطبيق مؤشر "قدرة الموقع على إيجاد فرص عمل" أمكن التوصل إلى وجود آفاق لتأسيس 26 تجمع صناعي في خمس مناطق في المملكة كما هو وارد في الجدول رقم 3، وبما يدل على وجود آفاق لأن التجمعات الصناعية في هذه المناطق هو المحرك الرئيسي للنمو الاقتصادي بما يعمل على توفر مزيد من فرص العمل وبما يعزز من فرص مشاركة هذه المناطق في الناتج الصناعي وفي الصادرات الصناعية للمملكة.

جدول رقم 3: آفاق التجمعات الصناعية في المملكة حسب المناطق الجغرافية.

المنطقة	قيمة المؤشر: أكبر من 1.25	آفاق التجمعات الصناعية (الأنشطة الصناعية)
الشرقية	2.0	الفلزات القاعدية
	1.9	المواد والمنتجات الكيميائية
	1.8	الخشب ومنتجات الخشب
	1.3	تشكيل المعادن
	1.25	الآلات والمعدات
	1.64	الملبوسات
الرياض	1.61	الأثاث
	1.44	المعدات الكهربائية
	1.41	المنتجات الجلدية
	1.39	المنسوجات
	1.3	المركبات ذات المحركات والمركبات المقطورة ونصف المقطورة
	4.3	المشروبات
القصيم	4.2	المنتجات الصيدلانية
	2.7	الخشب ومنتجات الخشب
	1.5	المنتجات الغذائية
	1.3	منتجات المعادن اللافلزية الأخرى
	1.7	الحواسيب والمنتجات الالكترونية والبصرية
	1.4	فحم الكوك والمنتجات النفطية المكررة
مكة المكرمة	1.4	المنتجات الغذائية
	1.4	الورق ومنتجات الورق
	1.3	المنسوجات
	5	فحم الكوك والمنتجات النفطية المكررة
	2.8	المنتجات الجلدية
	2.2	المواد والمنتجات الكيميائية
المدينة المنورة	1.5	منتجات المعادن اللافلزية الأخرى
	1.25	الملبوسات

المصدر: دراسة حول آفاق تطبيق التجمعات الصناعية وتأثيره على التوطين الصناعي في المملكة العربية السعودية، قطاع الشؤون الاقتصادية، مركز المعلومات والدراسات، الغرفة الشرقية، 2014، ص 53.

ج.أهم التجمعات الصناعية التي يمكن تأسيسها في المملكة: أكدت نتائج مؤشر "قدرة الموقع على إيجاد فرص عمل" على وجود آفاق لنحو 26 تجمع صناعي في المملكة، ويمكن تسليط الضوء على بعض أهم هذه التجمعات حسب المناطق الجغرافية على النحو التالي:

ج.1. المنطقة الشرقية: يوجد آفاق لتأسيس خمسة تجمعات صناعية في المنطقة الشرقية تشمل أنشطة: الفلزات القاعدية، المواد والمنتجات الكيميائية، الخشب ومنتجات الخشب، تشكيل المعادن، الآلات والمعدات.

ج.2. منطقة الرياض: يوجد آفاق لتأسيس تجمع صناعي مرتبط بتصنيع "المنسوجات والملبوسات"، وذلك نظرا للإرتباط الكبير بين أنشطة هذه الصناعات، ومما يعزز من فرص نجاح هذا التجمع وجود 84 مصنع متخصص في هذه الصناعات بمنطقة الرياض يعمل بها ما يزيد عن 15500 عامل، وبالتالي توجد فرص عديدة للاستفادة من هذه الصناعات في أسس صناعات أخرى وأنشطة مرتبطة بها مثل "الصباغة ومواد التلوين والطباعة، وصناعة الكماليات (السوست، الأزرار، علاقات الملابس، تيكت الملابس، الأشرطة المطاطية، الشاشات الطابعة) ونشاط التعبئة والتغليف وغيرها، ويمكن الاستفادة من تجربة الهند في مجال التجمعات الصناعية المتخصصة في تصنيع الملابس والمنسوجات حيث ساعدت هذه التجمعات الصناعية في أن تحقق الهند طفرة كبيرة في التصنيع والتصدير.

ج.3. منطقة القصيم: يمكن تأسيس تجمع صناعي مرتبط بصناعة "المشروبات والصناعات الغذائية" في منطقة القصيم، حيث يوجد في المنطقة 55 مصنع متخصص في هذه الصناعات، يعمل بها ما يزيد عن 8700 عامل، وبالتالي توجد فرص كبيرة لتأسيس صناعات تقوم بتوريد متطلبات هذه الأنشطة الصناعية من مواد خام ومعدات وأدوات، كما أن هناك آفاق كبيرة لتأسيس صناعات متخصصة في التعبئة والتغليف، وتصنيع بودرة المواد الغذائية، والمكملات الغذائية، وغيرها، ومن خلال البحث عن الخبرات الدولية الناجحة في مجال التجمعات الصناعية المتخصصة في الصناعات الغذائية تم التوصل إلى وجود العديد من هذه التجمعات ومنها تجمع تورونتو في كندا (Toronto) والذي مكن كندا من تحقيق معدلات نمو في قطاع الصناعات الغذائية خلال الأزمة المالية العالمية التي أثرت على أداء هذا القطاع في العديد من دول العالم (23).

ج.4. منطقة مكة المكرمة: يوجد آفاق لتأسيس تجمع صناعي مرتبط بتصنيع "الورق ومنتجات الورق" في منطقة مكة المكرمة، حيث يوجد بالمنطقة 61 مصنع متخصص في هذه الصناعات يعمل بها ما يزيد عن 10564 عاملا، ويرتبط بنشاط صناعة الورق العديد من الأنشطة والصناعات التي يمكن أن تستفيد بتوفر المواد الخام اللازمة للتصنيع في المملكة من مواد كيماوية وغيرها، كما توجد العديد من الروابط الأمامية المرتبطة بصناعة الورق مثل: صناعة الطباعة والنشر، التغليف، المناديل الورقية وغيرها، ومن التجمعات الصناعية المتخصصة في صناعة الورق في العالم تجمع ويسكونسن (Wisconsin) في الولايات المتحدة الأمريكية والذي ساهم بشكل كبير في تنمية هذه الصناعة و يمكن الاستفادة منه بشكل كبير في حال تأسيس تجمع صناعي مشابه في منطقة مكة المكرمة (24).

ج.5. منطقة المدينة المنورة: توجد آفاق لتأسيس تجمع صناعي متخصص في تصنيع "المعادن الالافلزية" في منطقة المدينة المنورة، حيث يوجد بالمنطقة 53 مصنع متخصص في هذه الصناعات يعمل بها 8291 عاملا، ويمكن الاستفادة من التجربة الهندية في هذا المجال حيث يوجد نحو 114 تجمع صناعي متخصص في تصنيع المعادن الالافلزية في الهند.

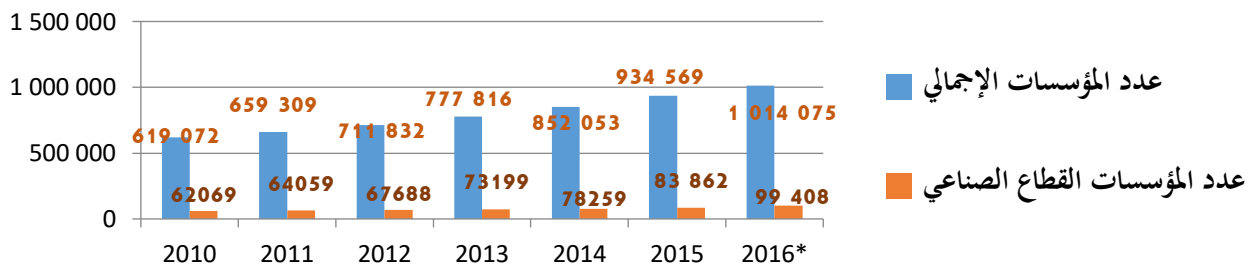
بناء على التحليل الأولي السابق فيمكن الإشارة إلى وجود آفاق لتأسيس ثلاثة تجمعات صناعية في المنطقة الشرقية، تركز على الأنشطة الصناعية المرتبطة بكل من تشكيل المعادن والفولاذ القاعدية، الخشب والأثاث، والصناعات المساندة للقطاعات الإستراتيجية الكبرى.

ثانيا: دراسة تحليلية لدور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تنمية القطاع الصناعي في الجزائر.

1. دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تطوير الصناعة.

للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة دور في إنشاء وتحقيق التنمية الصناعية، من أجل ضمان ديمومة لوظائفها، فهي لا تكتفي فقط بإقامة علاقة مع الهيئات التي تقتني منها الخدمات، والتي تباع منتجاتها، بل تخلق كذلك شبكة مبادلات مع هيئات مختلفة.

الشكل رقم 1: دراسة تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بين سنتي 2010 – 2016



المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على: بيانات وزارة الصناعة والمناجم، تقرير نهاية السنة 2016.

عرفت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نموا متزايدا ومتسارعا في سنة 2010 حيث كان عدد المؤسسات 620 ألف مؤسسة توظف 1.625.686 عامل، ليصل إلى أكثر من مليون مؤسسة صغيرة ومتوسطة سنة 2016 توظف 2.487.914 عامل بنسبة نمو وصلت إلى 61 %، وهي نسبة معتبرة جدا، كما أن هذه المؤسسات تمثل النسبة الأكبر فيها القطاع الخاص أما القطاع الحكومي يمثل نسبة ضئيلة جدا، حيث نجد في سنة 2010 هناك 438 مؤسسة عامة مقابل 557 مؤسسة في سنة 2016 هذا راجع لضعف الاستثمار العمومي في هذا القطاع.

كما نجد في المقابل أن عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ذات طابع النشاط الصناعي تمثل نسبة ضعيفة جدا من العدد الإجمالي لهذه المؤسسات (تمثل نسبة 10% وأغلبها مؤسسات مصغرة) وهذا راجع لتوجه المستثمرين لقطاعات نشاط أخرى غير القطاع الصناعي بفعل الفشل الذي قد تواجهه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القطاعات الصناعية في ظل ضعف الشراكات بين القطاع العام والخاص، وحتى الشراكة بين القطاع الخاص مع الخاص نفسه، كل هذا في غياب استراتيجيات للتفاعل والتكامل المشترك بين تلك المؤسسات. كل هذه العوامل أدت إلى دور سلبي غير فعال للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أجل تطوير القطاع الصناعي بالجزائر.

3. أسباب فشل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تطوير القطاع الصناعي في الجزائر.

يرجع أسباب فشل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الغالب حسب العديد من الأخصائيين والباحثين إلى أن هذه المؤسسات تعمل بصورة منفردة وهو ما يعمل على مواجهة هذه المؤسسات لجميع الأخطار المحيطة بها، خاصة ما يتعلق بمواجهة المنافسة، فحل مشكل التمويل الذي تعاني منه العديد من المؤسسات ليس هو الكفيل بإنقاذها من خطر الفشل.

في الجزائر نسبة فشل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تقدر بـ 1 % من العدد الإجمالي للمؤسسات سنويا، وهي نسبة معتبرة خاصة إذا ما قارناها مع عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المنشأة في السنة، حيث نجد نسبة بين 15 إلى 20 % نسبة وفيات هذه المؤسسات بالمقارنة مع عدد المؤسسات المنشأة في نفس السنة.

الجدول رقم 4: عدد المؤسسات المتوقفة عن النشاط بين سنتي 2010-2016.

السنة	عدد المؤسسات المنشأة في السنة	عدد المؤسسات المتوقفة عن النشاط في السنة	عدد وفيات المؤسسات الصناعية في السنة
2016	84 214	12 650	1433
2015	84 223	8 646	968
2014	76 551	9 585	1 057
2013	49533	2 661	987
2012	55 144	8 482	944
2011	44390	9 545	1113
2010	27 943	7 915	1 047

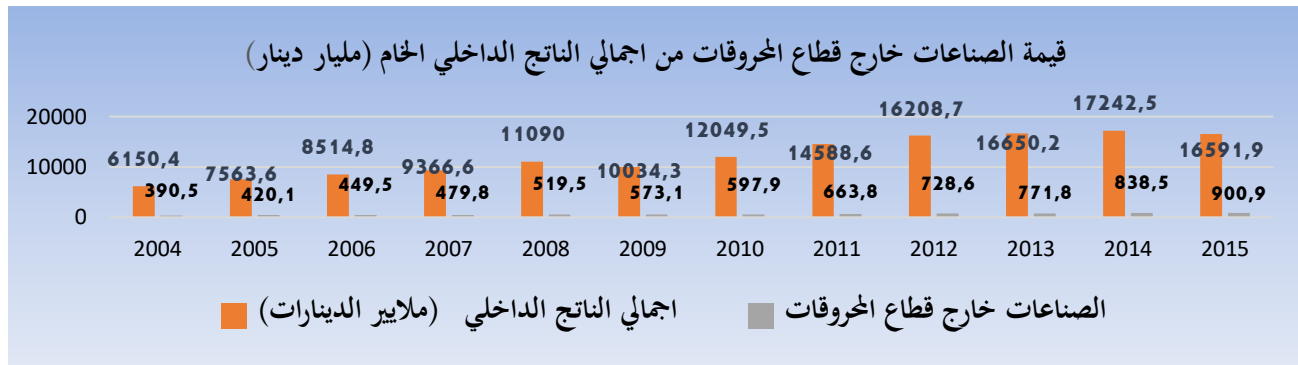
المصدر: من إعداد الباحثان، بالاعتماد على وزارة الصناعة والمناجم، تقرير نهاية السنة 2016.

ملاحظة: هذه المعطيات تشمل الأشخاص المعنويين المسجلين بصفة قانونية لدى CNAS.

4. واقع القطاع الصناعي في الجزائر.

حقق القطاع الصناعي في بداية سنة 1999 نموا معتبرا من إجمالي الناتج المحلي، حيث نجد أنه كان يمثل نسبة 6.3 % سنة 2004 والذي يمثل 360.5 مليار دينار، بدأت هذه النسبة بالتراجع إلى غاية سنة 2008 حيث وصلت إلى أدنى نسبة لها 4.7 % وهذا بعد الأزمة المالية العالمية وتأثير تبعاتها الاقتصادية على الجزائر خاصة في القطاع الصناعي، بفعل سيطرة القطاع العمومي على الاستثمارات وتأثرها بتلك الأزمة وإتباع سياسة جديدة تتمثل في ترشيد النفقات العمومية. ثم بعد سنة 2008 كان تطور مساهمة القطاع الصناعي متدبدا نوعا ما لتصل بعد ذلك هذه النسبة لـ 5.4 % سنة 2015 بقيمة 900.9 مليار دينار.

الشكل رقم 2: القيمة المضافة للقطاع الصناعي في الناتج المحلي بين سنتي 2004 – 2015.



المصدر: من إعداد الباحثان، بالاعتماد على بنك الجزائر، التقرير السنوي سنة 2016.

إن التطور النسبي لقطاع الصناعة خارج قطاع المحروقات راجع للأزمات الاقتصادية العالمية المتعاقبة، خاصة بعد أزمة انخفاض أسعار المحروقات سنة 2014 والتي كانت لها آثار عكسية على عوائد الاقتصاد الجزائري، كما أن السياسات المتبعة التي أتت بعد تلك الأزمة بإتباع سياسة التقشف ساهمت بشكل كبير في نقص عمليات الإنتاج بالموازاة مع زيادة في الطلب الكلي، أدى كل ذلك في زيادة معدل التضخم إلى مستويات قياسية مما أدى إلى انخفاض في قيمة العملة المحلية وهذا ما ساهم في تراجع القيمة المضافة للصناعة في الجزائر. ويبقى النمو خارج قطاع المحروقات أضعف نمو لكل القطاعات إذ يساهم في نمو إجمالي الناتج الداخلي سوى بواقع 6% سنة 2016 وهي نسبة ضعيفة مقارنة بالقطاعات الأخرى على غرار الفلاحة التي تمثل نسبة مساهمة 14%.

ثالثا: دور التجمعات الصناعية في تطوير القطاع الصناعي في الجزائر.

إن التجمعات الصناعية تعتمد في مبدأها على: التكامل، التخصص والمكان، ولهذا سنحاول في هذا العنصر توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على المستوى الجغرافي في الجزائر وإمكانية تطبيق التجمعات الصناعية لتطوير هذه المؤسسات.

الجدول رقم 5: تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب التوزيع الجغرافي: بين سنتي 2010 – 2016.

السنة/النشاط	الشمال	نسبة التمرکز %	الهضاب العليا	نسبة التمرکز %	الجنوب	نسبة التمرکز %	إجمالي
2016*	401 231	70	126 051	22	50 104	8	577 386
2015	373 337	69	118 039	22	46 525	9	537 901
2014	344 405	69	108 912	22	43 672	9	496 989
2013	316 364	69	102 533	22	40 517	9	459 414
2012	248 985	59	128 316	31	42816	10	420 117
2011	232466	59	119146	30	39951	10	391761
2010	219270	59	112335	30	37711	10	369319

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على وزارة الصناعة والمناجم، تقرير نهاية السنة 2016.

نلاحظ أن تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للأشخاص المعنويين "CNAS" في تزايد مستمر بين سنة 2009 إلى غاية سنة 2016* (وزارة الصناعة والمناجم، تقرير نهاية السنة 2016 آخر تحديث للبيانات 2016/06/31) بنسبة وصلت إلى 42 % وهي نسبة نمو معتبرة جدا، ولكن الملاحظ أن تركز هذه المؤسسات كان أغلبها في المناطق الشمالية، إذ أن هذه المؤسسات تركزت بنسبة 60 إلى 70 %، وذلك بفعل توفر الظروف والشروط اللازمة لإقامة المشاريع الاستثمارية (الشراكة، التكامل، التجمعات الصناعية، المناطق الصناعية ... الخ). أما بالنسبة للهضاب العليا نلاحظ تناقص في نسبة التركز في هذه المناطق بعدما كانت نسبة التركز 30% سنة 2009 تناقصت هذه النسبة إلى 22% سنة 2016، وهذا راجع لعدة عوامل، سواء تعلق الأمر بتكاليف الإنتاج الداخلية لهذه المؤسسات بفعل العوامل الخارجية المحيطة بها، ولعوامل أخرى تتمثل في ضعف الهياكل القاعدية المحيطة ببناء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

أما بالنسبة إلى مناطق الجنوب فكانت نسبة التركز فيها الأضعف والتي مثلت تقريبا 10% بين سنتي 2009 و2016 وهي راجعة للظروف الطبيعية البحتة والبعد بين المشروعات الصغيرة والمتوسطة عن بعضها البعض بالإضافة إلى ضعف الإمكانيات القاعدية كالنقل والطرق، وتعود نسبة التركز الضعيفة إلى الفروقات الكبيرة في تخصص هذه المؤسسات والذي لا يتبع في الغالب خصائص المنطقة، وضعف عمليات التسويق المحلي بفعل البعد الجغرافي وغيرها من المشاكل الأخرى مما يساهم في عدم تطور المؤسسات في هذه المنطقة.

الجدول رقم 6: توزيع وتمركز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للأشخاص المعنويين "CNAS" على المستوى المناطق بالمقارنة بعدد السكان.

المناطق	عدد المؤسسات	عدد السكان	مقدار التركز لكل 1000 نسمة %
الشمال (الوسط)	238163	10707975	22
الشمال (الشرق)	78453	4741332	17
الشمال (الغرب)	84615	5626567	15
الهضاب (الشرق)	78358	5333370	15
الهضاب (الغرب)	19882	1893455	11
الهضاب (الوسط)	27811	2538377	11
الجنوب (الشمال)	39791	2561121	16
الجنوب (الأقصى)	10313	677833	15

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على وزارة الصناعة والمناجم، تقرير نهاية السنة 2016.

إن تركز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الوسط الشمالي بنسبة تصل إلى 41% يثبت أن هذه المنطقة تمتاز بتوفر جميع الظروف الملائمة لتطور هذه المؤسسات، وذلك في ظل وجود شركات كبرى قادرة على التعاقد مع هذه

المؤسسات في إطار المناولة الصناعية وهذا ما يساعد على حمايتها، وبالتالي إنشاء تجمعات صناعية في هذه المنطقة حتما في زيادة الإنتاج الصناعي لتوفر جميع شروط النجاح لهذه المؤسسات بفعل الدور الذي يمكن أن تخلقه هذه التجمعات الصناعية.

أما بالنسبة لأقصى الجنوب الجزائري فهي تحتل أدنى مرتبة من حيث توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بنسب تصل إلى 2% وهي ضعيفة جدا، إذ لا تساعد الظروف الموجودة في هذه المناطق على تنمية وترقية دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وبالتالي إقامة تجمعات صناعية في هذه المناطق لا يساعد على تطوير التنمية الصناعية بفعل المساهمة الضعيفة للمنطقة.

إن تطبيق التجمعات الصناعية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مختلف المناطق الجغرافية في الجزائر ممنهج وفق خصائص كل منطقة أو إقليم وتوفر يد عاملة مؤهلة يساعد على التخصص بفعل عوامل التكامل في الإنتاج، فالتجمعات تساهم في التقليل من تكاليف التبادل أثناء المراحل الإنتاجية، وبالتالي تخفيض تكاليف الإنتاج، مما يؤدي إلى رفع المزايا التنافسية للمنتجات وتحسين فرص التوزيع على المستوى المحلي في مرحلته الأولى، الإقليمي والوطني وفي الأخير تطوير عملية التصدير.

شساعة الرقعة الجغرافية واختلاف خصائص كل المنطقة يستوجب وجود حاضنات للأعمال للتسيير الأمثل للموارد المتاحة، وبالتالي التجمعات الصناعية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة كآلية لمواجهة مختلف التحديات التي تواجه المؤسسات الصغيرة الجزائرية وهو ما يعمل على تطوير القطاع الصناعي وخلق القيمة المضافة وزيادة الإنتاج الداخلي الخام.

رابعا: مقارنة بين واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتجمعات الصناعية بين الجزائر والمملكة العربية السعودية.

يمكن ان نلخص اهم اوجه التشابه والاختلاف بين البلدين لسنة 2016 في الجدول التالي:

الجدول رقم 7: المقارنة بين الاستثمار في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتطبيق إستراتيجية التجمعات الصناعية للمملكة العربية السعودية والجزائر:

الجزائر	المملكة العربية السعودية	
- لقد اعتمد تعريف المؤسسات ال ص و الم اعتمادا على: عدد العمال/ رقم الأعمال السنوي (دج)/ مجموع حصيلتها السنوية	-عدد العمال/المبيعات (مليون ريال): -مصغرة: من 1 إلى 5 / اقل من 3 مليون. -صغيرة: من 6 إلى 49/من 3 إلى 40 مليون. -متوسطة: من 50 إلى 249/ من 40 إلى 200.	-من حيث التعريف العام للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:
- 1.022.000 مؤسسة 97 بالمائة منها مصغرة	- 1.800.000 مؤسسة 97 بالمائة منها مصغرة وصغيرة	-عدد المؤسسات:
- 20 بالمائة من عدد العمال الإجمالي.	- 57 بالمائة من عدد العمال الإجمالي.	-نسبة العمالة
- ANSEJ، ANGEM، CNAC، ANDI،... الخ" من الهيئات الداعمة والمراقبة.	-الهيئة العامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة: يجري تحديدها ضمن إستراتيجية شاملة للهيئة العامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة.	-الأجهزة التي تشرف على قطاع المؤ ص و م:
-الصناعات (الصغيرة)، الخدمات، الفلاحة، الطاقة (مجالات محدودة)/ الأسواق الداخلية.	-الصناعة، المقاولات والتجارة الداخلية والخدمات/ الأسواق الداخلية .	-أهم القطاعات والأسواق المستهدفة:
-14 بالمائة في الناتج المحلي الخام.	33 بالمائة في الناتج المحلي الخام.	-نسبة المساهمة في الناتج المحلي الخام:
-غياب رؤيا واضحة اتجاه هذا القطاع.	-رؤية إستشرافية لتطوير القطاع في أفق 2030.	-رؤى إستشرافية:
إن التحديات المطروحة خلال تقييم دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر في السابق تتمثل في صعوبة الحصول على التمويل، وضعف التأهيل والتدريب وارتفاع تكاليف التشغيل، وكذلك غياب إستراتيجية وشبكة فعالة لتسويق المنتجات الوطنية محليا ودوليا فضلا عن المعوقات الإجرائية، وكذلك غياب الإحصاءات الدقيقة لعمل هذه المؤسسات.	-يستمر خروج المؤسسات الصغيرة من السوق السعودية بعد مواجهة تحديات الإفلاس وضعف عمليات التمويل الداعمة لهذه القطاعات، ومرد ذلك لمواجهة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لصعوبات عدة أهمها ضعف عمليات التمويل من قبل المصارف في ظل التشدد بالضمانات ومحدودية الخيارات المتاحة للمؤسسات الصغيرة في ظل عدم امتلاك الكثير منها إلى أصول تقوم برهنها للاستفادة من خدمات التمويل المناسبة، وهذا ما يفاقم مشاكلها المالية ويجعل استمرارها بالسوق أمر بالغ الصعوبة خلال الفترة القادمة.	-التحديات والصعوبات:
تطبيق التجمعات الصناعية		
-المناطق الصناعية + مناطق النشاط + حاضنات أعمال .	التجمعات الصناعية + المدن الصناعية + عناقيد صناعية + سلاسل القيمة + حاضنات أعمال.	التجمعات الصناعية:
-قطاع صناعة السيارات؛ -قطاع المعادن والصناعات المعدنية؛ -قطاع الصناعات الدوائية والتقنية الحيوية.	-قطاع صناعة السيارات وأجزائها؛ -قطاع المعادن والصناعات المعدنية؛ -قطاع الكيماويات؛ -قطاع الطاقة وتحلية المياه (تم تأسيسه حديثاً)؛ -قطاع الصناعات الدوائية والتقنية الحيوية.	-التخصص:
- تسويق محلي	- تسويق محلي ودولي	-التنافسية والتسويق:
-غير متوازن حيث أن الأقاليم الشمالية الأكثر تركز للنشاطات الصناعية.	-متوازن بين مختلف الأقاليم.	-التوزيع الجغرافي:
-إنشاء مناطق صناعية جديدة في أفق 2030 .	-آفاق 2030 لتأسيس 26 تجمع صناعي في المملكة في خمس مناطق جغرافية، وقد تم استعراض الملامح الرئيسية لأبرز التجمعات الصناعية التي يمكن تأسيسها في كل منطقة من هذه المناطق.	-رؤى إستشرافية :

المصدر: من إعداد الباحثان استنادا إلى:

*تقرير صندوق النقد العربي، الدائرة الاقتصادية والفنية، "بيئة أعمال المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، الوضع الراهن والتحديات.

*التقرير السنوي لوزارة الصناعة والمناجم 2016؛

*الجريدة الرسمية الجزائرية، القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، 10 جانفي 2017.

*التجمعات الصناعية رؤية 2030، المملكة العربية السعودية، يمكن الاطلاع على الموقع: <http://www.ic.gov.sa/ar/about> تاريخ الاطلاع: 2017/10/10.

*تقرير صندوق النقد العربي، الدائرة الاقتصادية والفنية، بيئة أعمال المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية الوضع الراهن والتحديات، أبوظبي دولة الإمارات العربية المتحدة، أكتوبر 2017.

*دراسة حول آفاق تطبيق التجمعات الصناعية وتأثيره على التوطن الصناعي في المملكة العربية السعودية، قطاع الشؤون الاقتصادية، مركز المعلومات والدراسات، الغرفة الشرقية، 2014.

خاتمة:

أكدت هذه الدراسة على أهمية آفاق تطبيق التجمعات الصناعية بالنسبة للاقتصاد الجزائري عامة وتنمية القطاع الصناعي خاصة، من خلال الاستغلال الأمثل لموارد الدولة، زيادة الصادرات، تنمية المنشآت الصغيرة والمتوسطة، ودورها في التنمية التكنولوجية، إضافة لجذبها للعديد من الاستثمارات سواء كانت محلية أو أجنبية. ونلخص أهم نتائج هذه الدراسة في ما يلي:

أولاً: تكمن أهمية التجمعات بالنسبة للمنشآت الصناعية والتي تتوافق مع الفرضية الأولى للدراسة فيما يلي:

- توفير الظروف الملائمة التي تعمل على تشجيع الاستثمارات ونشاطات الأعمال.
 - خفض تكاليف الإنتاج وتسهيل الحصول على الخدمات الحكومية.
 - الحصول على مستلزمات الإنتاج بأسعار تنافسية، وزيادة الحصة السوقية على المستوى المحلي والعالمي.
- ثانياً: نسبة مساهمة ضعيفة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القطاع الصناعي وهو ما يتوافق مع فرضية الدراسة الثانية، حيث نجد ما يلي:

- ضعف مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي.
- نسبة 1% من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تتوقف عن النشاط سنوياً، وهي نسبة مرتفعة جداً إذا ما قورنت بعدد المؤسسات المنشأة في السنة.
- ضعف مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إحداث تنمية صناعية شاملة بفعل توجه هذه المؤسسات إلى القطاعات الأخرى الأكثر حماية من القطاع الصناعي.
- التوزيع اللامتوازن جغرافياً للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة على المستوى الوطني.

ثالثاً: متطلبات نجاح التجمعات الصناعية في تطوير القطاع الصناعي في الجزائر.

رغم أن الجزائر لم تتبنى إستراتيجية التجمعات أو الصناعية إلا أن الاقتصاد الجزائري يطرح الكثير من المجالات التي يمكن أن تمثل مجالا لتطوير عناقيد أو تجمعات صناعية ونذكر على سبيل المثال: الصناعات

البتروكيماوية (البلاستيك) تصنيع مواد التغليف، تصنيع مواد البناء، صناعة الجلود، الصناعات الغذائية، تصنيع الأجهزة الكهرومنزلية....الخ.

لقد دلت التجارب الدولية الناجحة في مجال التجمعات الصناعية خاصة منها المملكة العربية السعودية على أن هناك مجموعة من الشروط الضرورية لإنجاح عمليات التكامل والتقارب ما بين القطاعات الاقتصادية في اطار تجمعات صناعية يمكن حصرها في العناصر التالية:

- العمل على إيجاد الإطار القانوني والمؤسسي الذي يحفز المقاولون وأرباب العمل على تعزيز رأس المال الاجتماعي مما يساعد على خلق الثقة التي تعمل على تعزيز علاقات الترابط والتشابك والتكامل ما بين مختلف القطاعات الاقتصادية الصغيرة والكبيرة.
- التوعية بمفهوم التجمعات الصناعية وأثرها في تعزيز القدرة التنافسية للقطاعات الاقتصادية خاصة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، من خلال العديد من المؤتمرات والندوات العلمية والورشات على مستوى الوزارات المعنية أو على مستوى غرف التجارة والصناعة في موضوعات التكامل الاقتصادي والمناولة والتشبيك.
- تشجيع الشركات الكبرى من خلال مختلف الإجراءات التحفيزية على دعم الشركات الصغيرة واعتبارها كصناعات مغذية لأنشطتها وخاصة من ناحية السلع الوسيطة ومستلزمات الإنتاج.
- تبني إستراتيجية حكومية لدعم الصناعات المغذية في القطاعات ذات الأولوية وتحقيق نسبة كبيرة من الاندماج الصناعي ما بين المؤسسات الكبيرة والمؤسسات الصغيرة مما يسمح بتعزيز القدرات التنافسية لهذه المؤسسات كما يجب أن تتمتع هذه الصناعات المغذية بمجموعة من الحوافز البنكية والجبائية.
- توجيه سياسة التشغيل المتبنية من طرف السلطات العمومية في إطار الإستراتيجية الشاملة لتعزيز القطاع الصناعي ومعالجة الخلل في طبيعة التمويل حيث يركز كثيرا على المؤسسات المغذية للصناعات الكبيرة.

الهوامش والمراجع.

1. القانون رقم 02-17 مؤرخ في 11 ربيع الثاني عام 1438 الموافق 10 يناير سنة 2017، يتضمن القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الفصل الثاني، تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
2. ليث عبد الله القهوي، الشراكة بين القطاعين العام والخاص، دار الحامد، الأردن، 2012 ص 23.
3. يوسف حجيم الطائي، الشراكة ودورها في تحقيق المنافسة التنظيمية، مجلة العلوم الإدارية جامعة بغداد العراق، العدد 28، 2009.
4. علي الحسين علي وآخرون، الإدارة الحديثة لمنظمات الأعمال، دار الحامد، عمان، 1999، ص 473.
5. فريد النجار، التحالفات الإستراتيجية من المنافسة إلى التعاون، خيارات القرن الحادي عشر، ايتريك للنشر، القاهرة، 1999، ص 16.
6. رفعت السيد العوضي، الاندماجات والتحالفات الإستراتيجية بين الشركات في الدول العربية، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، سلسلة بحوث ودراسات، العدد 41، ط 2، مصر، 2007، ص 184.

7. إيمان وديع عبد الحليم، التحالفات الإستراتيجية بين الشركاء المصنعة للدواء كمدخل لتحسين القدرة التنافسية، رسالة مقدمة للحصول على درجة الدكتوراه فلسفة إدارة أعمال، جامعة عين شمس، مصر 2004 ، ص 8 .
8. جمال بن عروس، الإستراتيجية الصناعية الجديدة في الجزائر: رؤية إستراتيجية لبناء وتيسيد شراكة صناعية قوية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية، في إطار الملتقى الدولي الثاني حول: إستراتيجية الشراكة الصناعية لبناء القدرات التنافسية للمؤسسات في الدول النامية " الواقع والآفاق"، جامعة ادرار، فيفري 2017.
9. زايري بلقاسم، التجمعات الصناعية الحديثة كآلية لتعزيز التكامل ما بين المشاريع الكبيرة و المشاريع الصغيرة والمتوسطة قى الجزائر، مستقبل الاقتصاد الجزائري في ظل تحديات الوضع الراهن، أي نموذج اقتصادي للجزائر، منشورات النادي الاقتصادي الجزائري، 2016، ص 68.
10. زايري بلقاسم، مرجع سابق، ص 69.
11. زايري بلقاسم، مرجع سابق ، ص ص 69-70.
- 12 . Andersson T. et al. *The cluster policies whitebook, IKED, Sweden, 2004, p14-17.*
13. زايري بلقاسم، مرجع سابق ، ص ص 79-80.
14. David L.Barkley *"Advantages and Disadvantages of Targeting Industry Clusters"* U.S.A,Clemson University, 2001.
15. دراسة حول آفاق تطبيق التجمعات الصناعية وتأثيره على التوطين الصناعي في المملكة العربية السعودية، قطاع الشؤون الاقتصادية ،مركز المعلومات والدراسات، الغرفة الشرقية، 2014، ص 19.
16. ابو بكر سالم ، مداخلة بعنوان " معوقات تطبيق المقاوله من الباطن في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، دراسة حالة عينة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية- " في إطار الملتقى الدولي الثاني حول: إستراتيجية الشراكة الصناعية لبناء القدرات التنافسية للمؤسسات في الدول النامية" الواقع والآفاق"، جامعة ادرار، فيفري 2017.
17. مركز المعلومات و دعم اتحاد القرار ، العناقيد الصناعية كإستراتيجية لتنمية المشروعات الصغيرة و المتوسطة الحجم- الاطار النظري، 2003، ص ص 15-16.
18. زايري بلقاسم ، العناقيد الصناعية كإستراتيجية لتنمية المشروعات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر، مجلة العلوم الاقتصادية و علوم التسيير جامعة فرحات عباس سطيف، العدد السابع، 2007، ص ص 175-178.
- 19 . Ministry Of Knowledge Economy" *The_Industrial Complex Cluster Program Of Korea* " ,p13. Online : www.clustercollaboration.eu/documents/270945/0/THE_INDUSTRIAL_COMPLEX_CLUSTER_PROGRAM_OF_KOREA.pdf تاريخ الاطلاع : 2017/ 04/07
20. مصطفى محمود محمد عبد العال عبد السلام، دور العناقيد الصناعية في إدارة مخاطر المنشآت الصناعية الصغيرة والمتوسطة، مجلة رماح للبحوث والدراسات ،مركز البحث وتطوير الموارد البشرية رماح الأردن، العدد 15، 2015، ص ص 168- 169 .

21. دراسة حول آفاق تطبيق التجمعات الصناعية وتأثيره على التوطين الصناعي في المملكة العربية السعودية، قطاع الشؤون الاقتصادية، مركز المعلومات والدراسات، الغرفة الشرقية، 2014، ص 53-54-55.
- 22 .OECD, Business Clusters: Promoting Enterprise in Central and Eastern Europe, 2005. Online : <http://www.oecd.org/cfe/leed/businessclusterspromotingenterpriseincentrallandeasterneurope.htm> تاريخ الاطلاع 2017/05/18
- 23 . Toronto Board of Trade, Food and Beverage Cluster: Background Material, 2012. Online : <https://www.bot.com/portals/0/unsecure/advocacy/food-and-beverage-primer.pdf> تاريخ الاطلاع: 2017/05/18
- 24 . USDA, Evaluation of Forest Products Industry Cluster in Wisconsin and Recommendations for Economic Development Actions, October 2004. Online: <http://www.wi-edu.org/docs/ForestryClusterPaper.pdf> تاريخ الاطلاع 2017 /05/18